



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

كلمة السيد الوزير

في

الندوة الجهوية للأخص العلياء تحت عنوان

« الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة بالمرفق العام: معايير وسياسات »

برنامج

« UNIDEM- MAROC »

الصخيرات- في 25 شتنبر 2017

- السيدة سيمونا غراناتا-مينغيني، الكاتبة المساعدة للجنة فينسيا

- السيدة كارولين مارتن عن لجنة فينسيا،

- الامتاد خالد الناصري ممثل المملكة المغربية في لجنة فينسيا،

- حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن أتشرف اليوم بافتتاح أشغال هذا اللقاء الذي اخترنا تنظيمه بتعاون مع اللجنة الأوروبية للديموقراطية والقانون (الجنة البندقية) لإضافة لبنة أخرى لبرنامج التعاون معها في إحصاء برنامج تقوية قدرات الأخص العلييا بالإدارة العمومية بدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (UNIDEM).

وبهذه المناسبة يهيب لي أن أعبر لكم عن شكرنا وتقديرنا للسيدة سيمونا غراناتا-مينغيني الكاتبة المساعدة للجنة فينسيا و السيدة كارولين مارتن وأخص لجنة فينسيا على الجهود التي ما فتؤوا يبذلونها لدعم وإنجاح هذا البرنامج.

إن هذا اللقاء يندرج في برنامج العمل المشترك والعلاقات الاستراتيجية التي تجمع بين الوزارة واللجنة الأوروبية للديموقراطية والقانون (الجنة البندقية) في سياق دعم كل المبادرات الكفيلة بتعزيز دولة الحق والقانون والحكامة الجيدة والنزاهة والديموقراطية وحقوق الانسان

كما أرحب بالحضور الكريم وأعبر لكم عن اعتزازي الكبير لمشاركة هذه الصفوة من الخبراء والمسؤولين والمهتمين في هذا اللقاء العلمي والذي سيخصص لموضوع على قدر كبير من الأهمية " الوقاية من الفساد وتعزيز النزاهة بالمرفق العام : معايير وسياسات".

حضرات السيدات والسادة:

لقد اعتبرت الحكومة المغربية محاربة الفساد والوقاية منه خيارا حاسما لترسيخ الحكامة الجيدة.

وهي بهذا الخيار تسعى إلى إصلاح وتحديث الإدارة العمومية كوسيلة لا غنى عنها لتأهيل بلادنا على كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال إرساء أسس إدارة حديثة وفعالة ومسؤولة ومواظنة وقريبة من انشغالات المواطنين.

كما لا يخفى عليكم، فإن مشروع تخليق الحياة العامة ومكافحة الفساد ببلادنا يستمد أبعاده ومقاصده وقوته من الإرادة السياسية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما أن المملكة المغربية تعد من بين الدول التي استبقت إلى تثبيت دعائم النزاهة والشفافية والمساءلة والحكامة،

حيث عملت على اعتماد إصلاحات دستورية وسياسية ومؤسسية
وتشريعية عميقة.

وقد مكنت الجهود المتواصلة في هذا الباب من
مراكمة مكاسب هامة تمت بلورتها في إحصار المراجعة الشمولية
للدستور التي أعادت النظر في بنية النسق السياسي والمؤسسي
والإداري لبلادنا، من خلال تكريس إصلاحات هامة في مجال
التخليق والشفافية والنزاهة والمساءلة، من شأنها توحيد دعائم المنصومة
الوحدانية للنزاهة، كما بذلت جهودات كبيرة خلال السنوات
الأخيرة الماضية لمواجهة هذه الآفة نذكر منها:

أولاً: تدعيم الإحصار المؤسسي:

وهكذا على المستوى المؤسسي وفي سياق الانخراط الفعلي
في الدينامية الدولية لمكافحة الفساد، والتجاوب الموضوعي مع
أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تم إحداث ومراجعة
الإحصار المؤسسي للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وإحداث وحدة
لمعالجة المعلومات المالية المرتبطة بغسل الأموال، وأربعة أقسام خاصة
بالجرائم المالية ببعض محاكم الاستئناف.

ثانياً: تعزيز المنصومة القانونية لمحاربة الفساد:

بموازاة مع تدعيم الإحصار المؤسستي تم تحيين وتأهيل التشريع المرتبط بحماية المال العام وتدعيم الإحصار القانوني لمحاربة الفساد من خلال إقرار قاعدة تلائم ممارسة المسؤوليات والوكائف العمومية بالمحاسبة ومنع تضارب المصالح وكل الممارسات المتنافية مع مبادئ التنافس الحر والشريف في العلاقات الاقتصادية.

وفي هذا الإحصار تمت مراجعة المنصوصة القانونية الجنائية وإصدار القوانين المتعلقة بالتصريح بالامتلاكات، وتعميم المباراة في التوكيف، وترسيم مبادئ الاستحقاق في ولوج وكوائف المسؤولية، وحماية الضحايا والشهود والخبراء والمبلغين عن أفعال الرشاء وضمان الحماية القانونية لهم، وتدعمت هذه الجهودات باعتماد استراتيجية وكنية لمحاربة الفساد، تشمل عدة برامج جزرية وتحسيسية وتواصلية وتربوية

كما عملت الحكومة على إحداث إطار مؤسستي للإشراف على سياسة مكافحة الفساد حيث أنشأت بمقتضى مرسوم لجنة وطنية لمحاربة الفساد، تضطلع بثلاث مهام أساسية هي:

- 1- تتبع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال تقديم كل مقترح بشأن مجالات مكافحة الفساد ذات الأولوية ودراسة وتتبع وتقييم البرامج والمشاريع والمبادرات التي ترمي إلى مكافحة الفساد وضمان التقائية البرامج القطاعية.
- 2- اتخاذ التدابير لتعزيز التعاون الدولي بهدف دعم الجهودات الوطنية لمكافحة الفساد،

تنفيذ المشاريع المتعلقة ببرامج مكافحة الفساد.
وتتميز هذه اللجنة التي يرأسها رئيس الحكومة ويتولى أمانتها الدائمة وزير اصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، بالانفتاح على القطاع الخاص والمجتمع المدني كأعضاء فاعلين وشركاء أساسيين في مكافحة الفساد.

حضرات السيدات والسادة:

إن إدراك رهانات محاربة الفساد على المستوي الدولي جعلت المغرب ينخرط وبفعالية في الاهتمام الدولي بآفة الفساد، حيث نظمت وترأست بلادنا تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأحراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمدينة مراكش، كما انخرط بشكل

إرادي في آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باعتبارها آلية لملاءمة المنظومة الاممية لمكافحة الفساد.

حضرات السيدات والسادة،

تتميز حصيلة علاقات التعاون الثنائية بين المملكة المغربية ومجلس أوروبا بالإيجابية، حيث تندرج الدينامية التي تعرفها هذه الشراكة في إطار سعي المغرب المستمر للانضمام إلى مختلف الاتفاقيات المنبثقة عن مجلس أوروبا.

وفي هذا الإطار، يشارك المغرب بشكل فعال ومنتظم في مختلف الأنشطة التي تنظمها الهيئات التابعة لمجلس أوروبا، لا سيما

بجانب جيبوتي، ومصر، ليبيا، ومجموع دول المغرب، ومجموع دول أوروبا.

وقد شكلت هذه الندوات والورشات، التي شارك فيها مسؤولون بالوكالة العمومية ينتمون لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر وتونس وموريتانيا وليبيا ومصر والأردن ولبنان وفلسطين)، مناسبة للمشاركين لتقديم تجارب ملموسة متساهمة في تقييم القيم المشتركة في مجالات بناء دولة الحق والقانون، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الحكامة الجيدة التي يمكن تصيغها ببلدانهم على التوالي.

وأغتنم هذه المناسبة لأعرب عن خالص شكري وامتناني للمجلس لاختيار المملكة المغربية كأرضية لتنفيذ مشروع تقوية قدرات الأطر العليا للإدارة العمومية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Unidem- Maroc)، الذي تم إعداده بشراكة بين لجنة فينيسيا ووزارة إصلاح الإدارة الوظيفية العمومية.

وأملني كبير في استمرار نجاح هذا المشروع الواعد الذي يهدف إلى تكوين الأطر العليا بالوكالة العمومية في مجال بناء دولة الحق والقانون، والحكامة الجيدة، والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وكذا إلى تبادل الخبرات وتعزيز الروابط بين إدارات بلدان هذه المنطقة.

وحي سحر، سيريون، و تحريين بسحرين، سحرهم حبي سيرسو حسن
الجوار بين مجلس أوروبا والمملكة المغربية، سيتم التوقيع على
مذكرة تفاهم خلال الدورة 112 للجمعية العامة للجنة البندقية حول
الديمقراطية والقانون المزمع عقدها بفينيسيا يومي 6 و 7 أكتوبر
2017.

ولا يسعني في الختام، إلا أن أجدد شكري وامتناني للجنة
فينيسيا على الجهود المبذولة والثقة التي منحتم للمملكة المغربية
من أجل تنفيذ هذا المشروع.

شكر لكم على حسن انتباهكم.